السعودية:
خيارات مفتوحة في التعامل مع العراق

د. يسرى مهدي صالح*
أكاديمية وباحثة من العراق

* تدريسية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

مقدمة

يمثل العراق أحد أهم القوى الرئيسة في النظام الإقليمي الخليجي، أنه ذو طموح لا يتوقف عند تعزيز مكانته الخليجية، بل يتعداه إلى الرغبة في أن يكون مركز السياسة العربية، وهو ذات الهدف الذي تسعى إليه السعودية، لذلك نجد أن عامل الشك والريبة كان حاضراً في علاقتها بالعراق، عبر المراحل المختلفة من تاريخ العراق السياسي، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين، خاصة إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا إن عامل الشك والريبة، ظل مسيطراً على سياسات كل طرف تجاه الآخر، فقد نظر السعوديون إلى التغير السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003، على أنه تهديد لأمن نظام الحكم ومستقبل العائلة الحاكمة .

لذلك مثلت التحديات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام 2003، بالنسبة إلى السعودية فرصة مهمة لاحتواء الخطر الذي مثله النظام التعددي المطبق في العراق، وفرصة لاستبعاد العراق من أية ترتيبات أمنية واقتصادية تشمل دول الخليج العربية، والتي من شأنها إحداث تنمية في العراق، بحيث يتحول إلى مركز استقطاب فعلي لدول الخليج خاصة، التي لم تعد ترضى (بالقيادة) السعودية، وإذا تحقق هذا، فذلك سيضع السعودية أمام خيارين: إما استمرار التصلب في علاقاتها مع العراق أو التحول باتجاه التعاون مع العراق.

مثلت التحديات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام 2003، بالنسبة إلى السعودية فرصة مهمة لاحتواء الخطر الذي مثله النظام التعددي المطبق في العراق

تخشى السعودية من منافسة العراق لها في السوق النفطية، كيما لا تخسر قدرتها على التحكم بإنتاج الأوبك

وهذه الخيارات تريد منها السعودية تأكيد على امتلاكها البدائل السياسية، مثلما يمتلك العراق البدائل في التقارب من القوى الدولية كالولايات المتحدة أو القوى الإقليمية من مثل الجمهورية الإسلامية في إيران، هذا من ناحية من ناحية أخرى، تخشى السعودية من منافسة العراق لها في السوق النفطية، كيما لا تخسر قدرتها على التحكم بإنتاج الأوبك، لهذا هي تسعى إلى تحقيق هدفين هما:

- رغبة السعودية في السيطرة على السوق النفطية.
- احتكار الهيمنة الكاملة على أمن دول الخليج العربية، وإعادة رسم خريطة أمنية جديدة للمنطقة، تضع العراق في مقدمتها لمواجهة ما تسميه (الخطر) الإيراني.

لذا أدركت السعودية أن سياستها الخارجية، يجب أن تخطط للتعامل مع هذين الهدفين، فهي أي السعودية لا تستطيع أن تنعزل سياسياً ولا حتى اقتصادياً عن العراق، وهذا الأمر يضع السعودية أمام خيارين في التعامل مع العراق: خيار المرونة وخيار التصلب .

1 ـ خيار المرونة

عزل العراق ربما يدفع به إلى الاندفاع في صلات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وهذا بلا شك ينطوي على تهديد للنظام السياسي السعودي وهو ما لا تريده السعودية أبداً، فالتغير في العراق قد أصبح أمراً واقعاً، وبغياب التعاون مع السلطة العراقية الرسمية، فإن الفجوة ستصبح كبيرة بينهما، ومن ثم ينعكس هذا الأمر على مستقبل استمرارية حكم آل سعود، لذا نجد هناك نوعاً من المرونة تبديه السعودية في التعامل مع بعض القضايا، وذلك بالتنسيق مع بعض الأطراف العراقية، بما يضمن استمرارية التواصل مع العراق.

وقد أكدت السعودية ذلك عبر تصريحات عدة من مثل تصريح الأمير تركي الفيصل سفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تحدث أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك قائلاً[1] (. . .دعت المملكة جميع العراقيين إلى العمل معاً، من أجل تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين، للسير قدماً

(1) صحيفة الرياض اليومية، العدد (13750) بتاريخ 15 ـ 2 ـ 2009.

بلادهم وإعادة الاستقرار والأمن إليها)، وعلى الرغم من إعلان السعودية التزامها بدعم الحكومة العراقية، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية ترتقي إلى مستوى التصريح.

إعلان السعودية التزامها بدعم الحكومة العراقية، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية ترتقي إلى مستوى التصريح

إذ لم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، فقد توهم البعض أن العراق يمكن أن يدخل عصر الديمقراطية، وأنه سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وتحقيق العالة الاجتماعية[2]، غير أن ما شهده الواقع كان مخالف لهذا التوقع، لذا حاولت السعودية إبداء نوع من المرونة في مواقفها حيال العراق، فقد خفت بدرجة كبيرة المخاوف التي كانت تحملها من وجود عراق ديمقراطي.

وبدا العراق أكثر ضعفاً خاصة مع مطالبته دول الجوار الجغرافي، بدعم المصالحة الوطنية والاستقرار الداخلي، وحث هذه الدول على التعاون أمنياً مع العراق، ومن بين هذه الدول التي طلبت الحكومة العراقية منها ذلك السعودية، لدعم المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة العراق وأمن مواطنيه[3].

وقد حاولت السعودية إبداء نوع من الدعم الذي أخذ طابعاً إعلامياً، أكثر منه فعلياً مثل تصريح الأمير الراحل سلطان بن عبد العزيز قائلاً: (تعلمون أن السعودية دولة شقيقة للعراق، تعتز بالصداقة العميقة والعربية الأصيلة، ولا نعلم أن السعودية (عملت في يوم من الأيام أي عمل ضد العراق منذ استقلاله والى يومنا هذا)، وأكد لكم أن خادم الحرمين الشريفين يحمل لشعب العراق، كل التقدير والتمني أن يصل العراق إلى كل ما يتمناه شعبه ورجاله وحكومته)[4].

لقد فهمت السعودية مطالب الحكومة العراقية، بأنها مطالب الضعيف من القطب الإقليمي القادر على تحقيق الاستقرار، وهذا يتقاطع مع ثوابت العلاقات الدولية، التي تشير إلى ضرورة التفاوض من موقع ندي أو من موقع قوة، بمعنى أن الحكومة العراقية كان أحرى بها التفاوض مع السعودية، عبر الولايات المتحدة لتحقيق نوع من المساواة أو التفاوض عبر حليف إقليمي، تأمن جانبه الحكومة العراقية وتخشاه السعودية .

(2) خليل العناني، مأساة العراق... عدوى التفكك في الجوار العربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع(168)، نيسان 2007)، ص110؛ كذلك ستيفن سايمون، مصدر سبق ذكره، ص80.

(3) صرح رئيس الوزراء العراقي خلال زيارته المملكة قائلاً: (إننا نكن للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين كل تقدير واحترام لمواقفه المساندة للعراق وقضايانا العربية، وأضاف (استطعنا من خلال الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد، والذي يمثل شرائح مجتمعنا أن نخطو خطوات كبيرة على طريق النصر، وعدنا وسنعود بكل معنى الكلمة أبناء بلد واحد، وجئنا لنقدم الشكر والتقدير على ما ابديتموه للشعب العراقي في ظل حكومته الجديدة... جئنا نبني علاقتنا على أواصر المحبة ونحن نحمل معنا الآم العراق وآمال العراقيين، ونؤكد لكم شكرنا على مواقف المملكة الداعمة لوحدة شعب وأراضي العراق واستقراره، نقلاً عن صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2 ـ 7 ـ 2007.

(4) صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2 ـ 7 ـ 2006 www. Saudi EleCtion. Com.

وبما إن الولايات المتحدة [5] إرادة للعراق التفاوض من موقع الضعف، فقد تركته منفرداً أمام السعودية، وهذا ما غاب عن إدراك صانع القرار العراقي، الذي كان أمام خيارين في التعامل مع هذه الإشكالية، أما اللجوء للحليف الإقليمي، وهذا مستبعد إذ إن هذا الأمر سيضع العراق في خانة التخندق الطائفي، وهو ما تخشاه الحكومة العراقية التي تواجه هكذا اتهامات، أو أنها تنكفأ على الذات لتواجه التحديات بشكل تدريجي، وبالاعتماد على الإمكانات الذاتية، وهذا أمر سيجبر السعودية على الانفتاح وطلب التفاوض مع العراق، لتسوية الملفات العالقة وأبرزها الإرهاب، إذ يمكن أن يستثمر العراق هذا الملف للضغط على السعودية عبر الرأي العام العالمي.

فهمت السعودية مطالب الحكومة العراقية، بأنها مطالب الضعيف من القطب الإقليمي القادر على تحقيق الاستقرار

إن حل الأزمة العراقية يقع في المقام الأول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية، وبدعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية، لكن ما يسجل على الموقف السعودي الذي تعامل مع العراق بسلبية، جعلت حتى العرب (السنة) تنتقد السعودية، وذلك لعدم تقديمها أي جهد من شأنه أن يقوم بتقوية نفوذ السنة في العراق أو الحفاظ عليه، فالسلطة السياسية السعودية العليا- على حد تعبيرهم، اتجهت نحو التعامل السلبي مع التغير في العراق، وقد انعكس ذلك سلباً على وضع العراق وصورة السعودية في الشارع العراقي.

2 ـ خيار التصلب:

لقد مثل التغير الذي شهده العراق، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة المدنية (الدستور ـ الانتخابات ـ التعددية ـ تداول السلطة)، تعد متغيرات لا ترغب السعودية في ظهورها في الجوار[6]:

- الخشية من التغيير الجذري في الطاقم السياسي الحاكم، إذ إن إبعاد القيادة السنية سيؤدي إلى فراغ قيادي في محيط السنة العرب، بما ينعكس سلباً على الأوضاع الجديدة. فالسعودية تسعى لإيجاد نخب حاكمة تسهم هي باختيارهم، ووجود نخب منتخبة سيمثل تهديد بالنسبة إلى السعودية، إن السعودية لا تحبذ ديمقراطية صحيحة تجعل من العراق،

السعودية تسعى لإيجاد نخب حاكمة تسهم هي باختيارهم، ووجود نخب منتخبة سيمثل تهديد بالنسبة إلى السعودية

(5) راجع ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأميركية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص123.

(6) مرتضى السيد، الموقف السعودي من الانتخابات العراقية. www.Saudiaffaires.com.2010, P.7.

أنموذجاً يحتذى به أو يؤدي إلى تأثيرات سلبية في وضعها المحلي، وتكثيف الضغوط الأميركية ـ الأوربية على الداخل السعودي من أجل إصلاحات، لا ترى العائلة المالكة أنها مستعدة أو قابلة للقيام بها، فهي لم تكن تريد تقليصاً حاداً لنفوذ السنة، ولم تكن تريد صوتا كردياً يميل إلى الانفصال، أو لم تكن تريد أن يأخذ الشيعة دوراً مطلقاً في قيادة العراق، وهذا التصلب في الموقف السعودي يحمل أثرين لم يأخذهما صانع القرار في حساباته:

الأولى: أن السعودية برفضها دعم التطور الديمقراطي الجاري في العراق، قد تفتح باب العداء على مصراعيه مع النظام التعددي.

الثانية: وتتعلق بمعضلة بقاء العداء للنظام العراقي، فالسعودية لا ترى قدرة على التعايش معه[7]، وحتى إذا كانت السعودية لا تريد أن يشهد العراق حرباً أهلية، فإنها تدرك أن البديل هو خروج النظام في العراق من حربه ضد الإرهاب منتصراً، بالشكل الذي سيؤدي إلى تضخم كبير للقوة العراقية سياسياً واقتصادياً، وربما ذلك يشعر دول الخليج مجتمعة بالبقاء تحت التهديد العراقي.

(7) قبيل عقد المؤتمر حذرت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس دول الجوار العراقي بقولها: (أنها ستخسر الكثير إذا لم تساعد العراق في استعادة استقراره)، نقلاً عن صحيفة المدى، بتاريخ 2 ـ 5 ـ 2007.

● تخشى السعودية بأن يقود اتفاق الإطار الاستراتيجي الموقع بين العراق والولايات المتحدة عام 2011، إلى إيجاد بديل للدور السعودي في المنطقة، لذا تدفع باتجاه تأزم الأوضاع في العراق، حتى تبقى هي البديل الأفضل المتاح أمام الولايات المتحدة.

تسعى السعودية الى إبطال مفعول القوة العراقية نهائياً، ليس في شقها العسكري فقط، وإنما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية

أي أن المتغيرات المذكورة سابقاً، ستولد مجموعة من القناعات التي تجعل من بديل التصلب في الموقف السعودي، هو البديل الارجح في التعامل مع العراق، فالسعودية تميل إلى الاعتقاد بأن استتباب الوضع السياسي والأمني الداخلي في العراق ـ بعد انتصاراته التي حققها في حربه على الإرهاب- قد يغري الولايات المتحدة بمغامرة جديدة قد تكون هي المستهدفة فيها، لذا تسعى السعودية الى إبطال مفعول القوة العراقية نهائياً، ليس في شقها العسكري فقط، وإنما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية[8].

(8) السعودية وإيران والنجاة فرادى من المستنقع العراقي، بحث منشور على الشبكة الدولية. www.SaudiAffaires.2010, P.5.

وهذا ما سيسهم في إفشال حكم الأغلبية السياسية المكونة بشكل أساس من

الشيعة والأكراد، وبدرجة أقل التمثيل السياسي السني، الذي قد يهندس خطراً جديداً مستقبلياً بأدوات غير عنيفة، بحيث سيتحول العراق في أقل الأحوال إلى منافس إقليمي قوي[9]، قد يعطيه التحالف مع الجمهورية الإسلامية قوة إضافية، تستقطع الكثير من إمكانات السعودية على الصعيد السياسي والإقتصادي والإستراتيجي، من جانب آخر، فأن السعودية تشعر بالقلق من صعود قوى المقاومة المسلحة للحكم في العراق، هذه المجاميع التي ما فتأت تعلن العداء للولايات المتحدة، التي تمتلك أكبر تواجد عسكري في المنطقة، وهو أمر من الممكن أن يهدد الاستقرار الداخلي للسعودية[10].

ومن هنا وجدت السعودية أن الطريق للمحافظة على مكانتها الخليجية، ومكانتها كحليف مهم للولايات المتحدة الأميركية، تأتي عبر التصلب في التعامل مع العراق والإبقاء على علاقات بروتوكولية، لا ترتقي الى مستوى التصريحات التي تقدمها السعودية، للإبقاء على معادلة اقليمية يتحقق فيها عنصر التفوق السعودي[11]، فضلاً عن استمرار اضطراب الوضع في العراق من الممكن أن يدرأ عن المحيط السعودي المجاور تبعات الأنموذج السياسي الديمقراطي.

وعلى الرغم من كل التأكيدات التي تقدمت بها الحكومة العراقية، إلا أن ذلك لم يحل دون تراجع السعودية عن خيار التصلب، وهذا الخيار غير مجدٍ على المدى البعيد، لأنه يجب أن لا يتوقع أحد أن يلجأ العراق إلى استفزاز أحد عسكرياً، بعد التجارب السابقة التي مر بها، ولأن ما يخدم مصالح العراق بالشكل الأفضل الآن وفي المستقبل المتوسط هو السلام، وأن عائدات العراق من بيع النفط ستضع هذا البلد في مقدمة الدول اقتصادياً، أما التوتر فأنه يحمل آثاراً عكسية على سوق النفط، مما سيلحق الضرر بالعراق، وأن القوة هي احتمال وارد فقط عندما يشعر العراقيون إنهم مهددون، وأننا نعتقد أن العراق ملتزم أساساً بسياسة غير عدوانية، وأنه سيعمل على مدى السنوات القليلة المقبلة على إجراء تخفيضات جوهرية في حجم قوته العسكرية، وتنمية قدراته الاقتصادية.

استمرار اضطراب الوضع في العراق من الممكن أن يدرأ عن المحيط السعودي المجاور تبعات الأنموذج السياسي الديمقراطي

(9) يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم (300 مليار برميل)، فضلاً عن أنه البلد الذي تعلن الولايات المتحدة عنه، بأنها ستجعل منه أنموذجاً يحتذى به، وبالتالي احتمالية انسحاب الثقل السياسي العربي باتجاه العراق على حساب السعودية، انظر: حمزة الحسن، التغيير في العراق ونهاية الحقبة السعودية.
www.Gulfissues,2009, P.4.

(10) محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع (168)، نيسان 2007)، ص74.

(11) محمد الهويمل، الأجندة السعودية في العراق بين مشروعين ديني وسياسي.
www.Saudi affaires.com. 2008, P.6